عظة التاريخ... وتحديات التغيير

وسام السبع
wesam.alsebea@alwasatnews.com

□ يكتب المؤرخ العالمي ديورانت في كتابه (دروس التاريخ) أن للتاريخ دروسا أولها أن الحياة منافسة عامة بين الأفراد ثم بين الجماعات والدول. وثاني الدروس أن الحياة عملية انتخاب واختيار، وثالثها ان الحياة يجب أن تتوالد وتتكاثر بالانجاب.

ويخلص الفيلسوف الاميركي الذي اشتهر بكتابه المدهش (قصة الحضارة) والذي شاركته زوجته في تأليفه الى أن الحضارة عملية تاريخية منفتحة للابداع تظهر في مكان وزمان معينين، حتى اذا اكتملت دورتها ودب فيها الوهن انتقلت الى مكان آخر في زمان آخر وهكذا دون توقف. فقصتها مستمرة رغم الانقطاع العابر.

الحضارة – كما يرى ديورانت – ليست كائناً أبدياً فهي تولد وتتطور ثم تتحلل وتموت ولكن حين «تسقط حضارة أو جماعة فما ذلك الا لفشل زعمائها السياسيين في مواجهة تحديات التغيير». مقاومة التغيير إذاً أحد الاسباب الكفيلة بانتهاء المجتمع وتعطيل قدراته، فالوقوف أمام عجلة الزمن بمثابة مناطحة فجّة لسنن الكون والحياة.

أتذكر أن أشهر العقول الادارية الاميركية جاك ويلش الذي اقترن اسمه بالتجربة الناجحة لشركة جنرال إلكتريك وكان له الفضل في تحويل جنرال إلكتريك من شركة مصنعة فتية إلى شركة عملاقة للخدمات والمنتجات الثقيلة اذ تمكن من زيادة قيمة الشركة بمقدار ثلاثين ضعفاً، وكان من أكثر مقومات نجاحه بروزاً انتقاؤه وتطويره المستمر للقادة. وفق ما أطلق عليه فيما بعد نموذج 4E للقيادة الناجحة. وكان من أشهر ما كان يردده ويلش في محاضراته عن صيغة القيادة الناجحة هو مبدأ «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب»، وعدم السماح له في البقاء بمنصبه لمدة تزيد على 5 سنوات، فهو إما شخص كفوء يستحق ترقية وظيفية، أو موظف كسول وخامل لا يستحق موقعه، بالتالي يتعين البحث عن مكان آخر يناسب قدراته».

الاستجابة لضرورات التغيير هو الضمانة اللازمة لحيوية الامم والشعوب، والتاريخ، كما يقول ماركس، «هو الاقتصاد أثناء نشاطه وعمله»، والتفسير الاقتصادي للتاريخ – بالمناسبة – ليس غبياً ولكن ماركس بخس الدور الذي تؤديه الحوافز غير الاقتصادية في سلوك الجماهير مثل الحمية الدينية والحماسة الوطنية.

يروي لنا التاريخ أنه ومع بداية تأسيس الدولة العباسية استشرى جو التجسس (الوشاية) وقتل الناس على الشبهة بالزندقة بسبب عداوة شخصية كان أمراً يوميا، كان من أهم ضحاياه عقلية فذة بوزن ابن المقفع (ت 759م)، فابن المقفع الذي اشتهر بكتابه (كليلة ودمنة) الذي جمع ثقافات عدة وكتبه بلغة الطيور وحيوانات الغابة محملاً مضامين سياسية ولم يشتهر بكتابه الاخر (رسالة الصحابة) ويجمعهما هدف واحد هو مسئولية المثقف في نقد الاوضاع، أن الكتاب الثاني لا يقصد به صحابة الرسول (ص) بل بطانة الحاكم قدمه الى المنصور العباسي بكثير من المدح والحذر يطرح عليه خطة إصلاحية متكاملة أمام الفساد العام ناقش فيها أخطر أربع مسائل: المؤسسة العسكرية (الجند)، وفوضى القضاء، وفساد البطانة، والاصلاح الزراعي (الخرج)، والحمد لله ان هذه المشاكل قد تمت تسويتها بالكامل ولا نعاني منها ابدا.

لكن ابن المقفع كان مصيره القتل بطريقة فظيعة، وهو دون الأربعين من عمره، في مشهد حزين وبائس مازال حتى اليوم يلون سياستنا، فالأدمغة الناضجة والعقول المفكرة في بلادنا يجري – عوض الاستفادة منها – شراء ذممها وإبطال مفعول ضمائرها، ومراكز الابحاث في بلادنا تغلق وتعطل بحجة شح الموازنة لصالح موازنات الأمن الداخلي والتحديات الخارجية على طريقة «اصقل سيفك ياعباس».

ومن المفيد التشبع بالوعي التاريخي و تصور الجو الذي عاش فيه الناس قديماً، فوضعنا المأساوي الحالي لم يولد من لاشيء. وبكثير من الاسى يجب أن نذعن الى حقيقة اننا مازلنا نرضع من الثقافة العباسية نفسها بفارق ألف سنة.

يربط الفيلسوف (برتراند راسل) بين قيام النهضة العقلية في أوروبا وحفنة من الادمغة المتميزة، ويقول لو تم اغتيال أصحابها لما كانت نهضة، وأسلوب تعاطي بعض الأنظمة مع أصحاب الرأي الحر والبصيرة النافذة لا تبتعد كثيراً عن معنى الاغتيال والتصفية على أي حال.

يقول أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة حسين مؤنس «ان العربي كان اقل الناس اعتباراً بالتاريخ، انه يقرأ التاريخ ليلتمس الحكمة فينسى التاريخ والحكمة معاً، ومعاوية بن أبي سفيان كان يقرأ تاريخ الفرس، ولكن ما من خطأ وقع فيه الأكاسرة إلا وقع هو فيه. وهارون الرشيد قرأ تاريخ الامويين ولم يعجبه أن عبدالملك بن مروان أوصى لأولاده الأربعة بالخلافة من بعده، ومع ذلك فهو نفسه اوصى لاولاده الثلاثة على الترتيب فكانت حرب الأمين والمأمون، وقتل الثاني الأول، وتضعضع ملك بني العباس فأين الاعتبار من التاريخ؟».

وعلى رغم أن «الذين لا يستطيعون تذكر التاريخ محكوم عليهم بأن يكرروه»، فإن المعضلة أن ما ينقصنا ليس المعرفة بالتاريخ، ولا بأبرز النظريات الحديثة في الادارة والحكم ولكن ينقصنا عزم الاخذ بدروسها وعبرها، أوَلم يقل ديورانت «ان الحياة عملية انتخاب واختيار»؟ إنها حتماً عملية اختيار وانتخاب تقوم بها الشعوب والشعوب وحدها.

وانتهت أزمة مصر والسعودية... ولكن!

محمد علي الهرفي
كاتب سعودي

□ كانت حكمة خادم الحرمين الشريفين والمسئولين في مصر سببا في سرعة انهاء الأزمة التي حصلت بين السعودية ومصر وكادت أن تؤدي إلى قطيعة بين البلدين ولكن انتهاءها لا يعني بالضرورة أنه لن تحدث أزمة أخرى مستقبلا مادامت مصالح البعض في إحداث مثل هذه الأزمة بين البلدين اللذين تربطهما علاقات قوية والأمل أن يقظة الشعبين والمسئولين في البلدين تحول دون حدوث أي خلاف جديد.

دعوني أوضح الأمور التي حدثت في سياقها الطبيعي محاولا الوصول إلى الأهداف التي أرادها صانعو الفتنة، والتي لم يكتب لها النجاح. السيد «الجيزاوي» جاء إلى مكة معتمرا – هكذا يقول –! وهو – كما يقول أيضا – له موقف سلبي من الدولة الذاهب إليها!

وشخصيا لم أسمع بهذا الموقف لأن صاحبه نكرة وربما كان يبحث عن شهرة فشل في تحقيقها، هذه الظروف التي يدعيها تفرض عليه إما ألا يأتي إلى السعودية مطلقا وإما أن يحتاط لنفسه كثيرا لكي لا يصاب بأي مكروه! لكنه لم يفعل هذا ولا ذاك، الجيزاوي القادم للعمرة وصل مطار جدة غير محرم! ثم حمل معه كمية كبيرة من المخدرات التي يستحيل أن يمررها من خلال الجمارك السعودية، وكأنه يريد القول: اقبضوا علي بالجرم المشهود! وعندما تم القبض عليه اعترف بما فعل أمام سلطات بلاده، ولا أعتقد بأن المشككين بالسلطات السعودية يستطيعون التشكيك بالسلطات المصرية التي من أولوياتها الدفاع عن مواطنيها.

وهنا يبرز هذا السؤال: لماذا أدخل هذا المحامي وهو يدرك عواقب ما فعل هذه الكمية من المخدرات؟! هل كان يبحث عن مكاسب مادية أم عن أشياء أبعد من ذلك بكثير؟!

الشيء الآخر المثير للاستغراب هو: كيف أستطاع الجيزاوي العبور بهذه الكمية من المخدرات من خلال أجهزة الجمارك المصرية؟! المؤكد أنه وجد من يقف معه لتحقيق الأهداف التي تريدها مجموعة مصرية وأخرى دولية وإلا لاستحال عليه تمريرها نظرا للإجراءات الدقيقة التي تتعامل معها الجمارك المصرية!

بعض الإعلام العفن نفخ هذه القضية لكي تنفجر في نهاية المطاف عن قطيعة تامة بين مصر والسعودية! كذبوا كثيرا... لفقوا تهما باطلة... لكنهم أثبتوا أنهم أغبياء لأنهم لم يجيدوا الكذب ولم يخرجوه بصورة يمكن قبولها.

والسؤال: من المستفيد من هذه القطيعة لو تحققت وخاصة في هذه الظروف؟! بعض المتظاهرين طالبوا بقطع العلاقات مع السعودية والاتجاه إلى إيران لأنها الدولة الإسلامية الحقة!

النظام السوري كان سعيدا بما حدث ولم يقصر إعلامه الغبي عن استغلال هذه الفرصة! فهو يدرك أن أي قطيعة بين مصر والسعودية ستكون في صالحه وخاصة في هذه الأيام العصيبة التي يمر بها!

إذاً: في مصر أناس يحاولون بعث النظام القديم وإثارة أزمات كبيرة يدعون في نهاية المطاف أنهم القادرون على حلها وحدهم وأن على الشعب المصري إعادتهم للسلطة إن أرادوا الأمن والاستقرار!

وسورية وإيران مستفيدتان من هذه القطيعة لو حصلت لتخفيف الضغط عن سورية وأفعالها الرهيبة.

لست ضد التقارب بين إيران ومصر، بل أنا معه، ومع التقارب بين إيران وكل الدول العربية وقد كتبت عن هذا كثيرا، لكن بحسب قوانين العدالة الحقة... ولكنني لست مع المؤامرات التي تحاك للإفساد ما بين دولة وأخرى لتحقيق أهداف سيئة.

عقلاء مصر – وهم الغالبية العظمى – أفسدوا هذه المحاولة، وعلاقات الحب والمودة بين الشعبين – المصري والسعودي – ستزيد علاقات البلدين قوة ومتانة.

لقراءة المقالات السابقة

جميل المحاري
jameel.almahhari@alwasatnews.com

مؤشرات... القادم أسوأ

□ يبدو أننا متجهون خلال الفترة المقبلة نحو نفق أشد ظلمة وحلكة مما نعيشه الآن، فجميع المؤشرات تدل على ذلك مع غياب أي أفق يمكن أن يعطي ولو بصيصاً من الأمل.

فما نشهده الآن من تشديد القبضة الأمنية، وارتفاع وتيرة العنف والعنف المضاد، ومصادرة حق الرأي والتعبير ومعاقبة النشطاء على مجرد آرائهم يؤكد أن الحل الأمني مازال هو الحل الأوحد حتى الآن.

وما نشهده من إفلات مرتكبي جرائم القتل والاعتداء والتعذيب من العقاب، يؤكد أنه ليست هناك نية حقيقية لمحاسبتهم أو حتى الكشف عن هويتهم.

وما نشهده من التشبث بما خرج به حوار التوافق الوطني الذي لم يكن إلا حواراً بين طرف واحد، يؤكد أن هناك من يختزل الشعب في مكون واحد ويلغي المكون الآخر.

وما نشهده من إغفال إجراء تعديلات دستورية حقيقية وتعديل الدوائر الانتخابية بما يمثل مكونات جميع الشعب البحريني بشكل عادل ومنصف، يؤكد أن سياسة التحكم في مخرجات العملية الانتخابية وضمان الأغلبية بشكل مسبق مازالت هي سيدة الموقف.

ما نشهده من استمرار الهجمة الإعلامية على مكون واحد من مكونات المجتمع، واستمرار اتهامه بالعمالة والخيانة، يؤكد أن الحرب الطائفية مازالت قائمة وأن هناك من يغذيها يوميّاً بمزيد من كلمات الحقد والكراهية لتبقى الطائفية مستعرة في البحرين.

وما نشهده من تزوير لإرادة مؤسسات المجتمع المدني من خلال حل بعض الجمعيات الأهلية والمهنية وإلغاء انتخابات بعضها والتحايل على نظامها الأساسي بهدف السيطرة عليها سيطرة مطلقة لتكون مجرد جمعيات تابعة، يؤكد أن هناك من يعمل على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة مهما كانت هذه الغاية غير إنسانية وظالمة، ومهما كانت الوسائل كاذبة ودنيئة.

ما نشهده من تكذيب لجميع تقارير المؤسسات الحقوقية الدولية والمنظمات العالمية بشأن حقوق الإنسان في البحرين وجدية الدولة في تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق، واتهامها بعدم الحيادية واستقاء معلوماتها من جهات معينة دون السماع لوجهة نظر الحكومة، وأن جميع ما جاء في هذه التقارير يفتقد المصداقية، يؤكد أن الرأي الآخر لم يعد مقبولاً.

ما نشاهده من عدم غلق ملف المفصولين، وعدم إرجاع ولو صحافي واحد تم فصله، ومن الاستيلاء على المناصب والوظائف العليا وحتى الدنيا منها، ومن ظهور المنتفعين والمتمصلحين على أكتاف الناس، ومن سرقات في وضح النهار، ومن استمرار الهجوم على القرى وتحطيم بيوت وممتلكات الناس، ومن تصاعد نبرة الاستقواء، ومن سقوط المزيد من الضحايا، ومن انسداد الأفق عن أي حل أو تسوية أو مصالحة وطنية؛ يؤكد أن القادم أسوأ.

لقراءة المقالات السابقة

حين تهبُّ نسمات الحرية: تونس تحتضن اليوم العالمي لحرية الصحافة

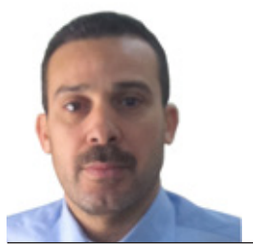

سليم مصطفى بودبوس
slim.boudabous@alwasatnews.com

□ احتضنت تونس يوم الخميس 3 مايو/ ايار 2012 حفل تسليم جازة اليونسكو لحرية الصحافة (غيير موكانو) وقد أشرف على تنظيم هذا اللقاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الحكومة التونسية. وقد تمّ ذلك في حفل بهيج أقامه الرئيس التونسي المنصف المرزوقي في قصر قرطاج على شرف المدعوين، وشارك فيه الفنان العربي نصير شمّة بحضور المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا إلى جانب وفد من الوزراء والدبلوماسيين والإعلاميين والخبراء والباحثين في مجال الإعلام والاتصال من تونس ومن مختلف أنحاء العالم فضلا عن ممثلي منظمات المجتمع المدني.

وتُمنَح جائزة اليونسكو لحرية الصحافة كل سنة لفرد أو جماعة تعمل في سبيل حرية التعبير وتتعرّض في كثير من الأحيان لمخاطر شخصية كبيرة. والجائزة تبلغ قيمتها 25 ألف دولار أميركي كان قد تمّ إطلاق الاسم عليها تكريما لـ «غيير موكانو» الصحافيّ الكولومبي الذي اغتيل أمام مكتبه في العام 1986 بعد إدانته لبارونات المخدرات. وقد نال الجائزة هذا العام الصحافي الأذربيجاني عين الله فاتولاييف، وهو من المدافعين عن حرية التعبير، كان قد أمضى أربع سنوات في السجن، وعمل طوال حياته المهنية دون كلل وبثبات على الحديث علنا عن حرية الصحافة وحرية التعبير. وتمّ العفو عن فاتولاييف البالغ من العمر 35 عاما العام الماضي بعدما ظل في السجن منذ العام 2007 بتهم التشهير والإرهاب، ثم اتهامات ملفّقة تتعلق بالمخدرات في وقت لاحق. وعانى طوال حياته المهنية، من الاعتداءات والتهديدات والملاحقة القضائية ردا على كتاباته. ونددت الكثير من الجماعات الحقوقية والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإعلاميين بالقبض عليه واتهمت السلطات بالسعي لإسكات صوت هذا الصحافي الناشط. وعبر الصحافي الأذربيجاني والناشط في الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير عن سعادته بتسلّم جائزته في تونس «البلد المحوري في التغيير الديمقراطي» على حدّ تعبيره.

وأضاف مخاطبا الرئيس التونسي «انّ وجودي هنا في هذا القصر الذي كان شهد قيام حكم استبدادي، اليوم بحضور رئيس ديمقراطي جدا، لأمر يكتسي رمزية كبيرة». وقد اعتبر فوزه بهذه الجائزة من قبل اليونسكو «تشريفا لكل الصحافيين الذين ماتوا من أجل الحرية واستقلالية الصحافة»، مضيفا أنه «لأجلهم جميعا سيواصل الكفاح على الدرب نفسه».

وقد مثّل اختيار تونس لاحتضان هذه المناسبة العالمية تكريما لثورتها التي تجلت ثمراتها أوّل ما تجلّت في حقل الإعلام حيث شهد تحوّلا ولايزال يعيش تجاذبات جعلته يرقى في بعض صوره إلى مصافّ الدول العريقة في الديمقراطية وفي أحيان كثيرة ينحدر إلى درجة قد تكون أسوأ مما كانت عليه في عهد الرئيس المخلوع. وقد أكد الرئيس التونسي – راعي هذا الحفل – دعمه لحرية التعبير والصحافة في تونس بوصفها مبدأ أساسيا لبناء مجتمع ديمقراطي ودعا وسائل الإعلام إلى ممارسة سلطة حقيقية لإنارة باقي السلطات مؤكدا أنه يفضّل فوضى الحرية على مساوئ القمع وانضباط الاستبداد وأضاف قائلا: «إن الحكومة الديمقراطية لا تضيق ذرعا بالإعلام مهما رأت ـ فيه من تحامل أحيانا ومن ابتعاد عن الموضوعية أحيانا أخرى».

إنّ في اختيار تونس لاحتضان حفل تسليم الجائزة هذا العام تكريما لثورتها ثورة الشعب التونسي الذي عانى أقسى درجات الاضطهاد في مجال حرية التعبير إلى درجة أنّ الحقوقيّ والوزير في الحكومة الحالية محمد عبو كان قد اختطفه الاستبداد ورعاة الفساد في عهد الرئيس المخلوع واحتجزوه بعيدا عن أطفاله وزوجته وذويه وأرادوا أن يغلقوا باب زنزانته على صوته وقلمه والحلم الذي يحمله لوطنه فما كان من محمد عبو إلا أن خاط فمه في عملية رمزية بالغة الدلالة من داخل زنزانته ليعبّر بكل عمق عن آلام حرية التعبير في العهد البائد.

كما أن هذا الاختيار يحمل في طياته رسائل تنبيه بعضها مصدره خارجي حيث وجهت مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية استير بريمر نقدا صريحا حين قالت: «إن بلادها تشعر بالقلق بشأن واقع حرية التعبير في تونس الجديدة».

وبعض هذا النقد مصدره داخلي حيث نشرت النقابة الوطنية للصحافيين بتونس تقريرها السنوي وسجلت تراجعا كبيرا في حجم الحريات الصحافية التي فرضتها ثورة الحرية والكرامة. وذهب التقرير إلى اتهام الحكومة الحالية وحركة النهضة بالخصوص بشنّ حملة ضدّ الإعلام والإعلاميين بغية توجيه خطهم التحريري وفق الرؤية السياسية للحكومة.

ولم تكتف الحكومة التونسية وحركة النهضة بالتبرّؤ من هذه الاتهامات وإنما قدّمت الدليل تلو الدليل على ترفّعها عن هكذا تصرّفات وهي التي طالما ناضلت من اجل حرية التعبير، بل ودعت إلى استشارة وطنية عن واقع الإعلام لكن مشاركة الأطراف المعنية ظلت تتأرجح بين القبول والرفض.

والواقع أنّ الإعلام في تونس شهد منذ 14يناير/ كانون الثاني 2011 طفرة ونقلة نوعية في هامش حرية التعبير وأخذ كل منبر إعلامي يشكل هويته ويشذب خطه التحريري واللافت أن القنوات التلفزيونية خصوصا على قلّتها قد حاولت ولاتزال البروز بشكل موضوعيّ محايد ولكنها سقطت في مناسبات كثيرة في التحامل على الحكومة المنتخبة، ما قلّص منسوب الثقة بين عامّة الشعب وهذه القنوات وخاصة منها (الوطنية 1) بعد ما حازت عليه من رضا شعبيّ بعد الثورة.

إن الثابت اليوم في المشهد السياسي عموما والإعلامي خصوصا هو أن الجميع يتلمّس بل ويتحسّس مجالات الممكن في ديمقراطية وليدة وككل البدايات لابدّ من تعثّر وسقطات سواء عن قلة دراية أم متعمدة ولكن الأكيد أنه بذلك التعثّر وتلك السقطات سيبني الإعلام في تونس مستقبلا مشرقا بفضل ما يزخر به من طاقات وخبرات وذلك مصداقا لما صرّح به الرئيس التونسي في كلمته من انّ «الإعلام كالوطن يعيش حالة مخاض طبيعية وسينشأ عن ذلك المخاض حتما، وإن طال الانتظار، إعلام في خدمة الديمقراطية بدرجة عالية من المهنية».

لقراءة المقالات السابقة